شين - الرسالة رقم ١٩٨٩/٣٧٩ ، ك. و. ضد فنلنـــدا

(مقرر مؤرخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٠ ، ومتخذ في
الدورة الثامنة والثلاثين)

المقدمة من : ك. و. (حذف الاسم)

المدعي بأنه ضحية : كاتب الرسالة

الدولة الطرف المعنية : فنلندا

تاريخ الرسالة : ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩ (تاريخ الرسالة الاولى)

إن اللجنة المعنية بحقوق الانسان ، المنشأة بموجب المادة ٢٨ من العهـــد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ،

وقد اجتمعت في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٠ ،

تعتمد ما يلي :

قرار بشأن مقبولية الرسالة

١- إن كاتب الرسالة المؤرخة ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩ هو ك. و. ، وهو مواطن فنلنـدي مقيم حاليا في الولايات المتحدة الامريكية . ويدعي أنه ضحية انتهاكات للمـواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٧ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٩ و ٢٢ و ٢٦ مـن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من قِبل فنلندا .

٢-١ ويدعي كاتب الرسالة أنه نظرا لجهوده لكشف لغز وجود الجماعة التي تدعـى تامبيري Tampere وأنشطتها غير المشروعة في حالات محددة ، فقد تعرض لمضايقة واضطهـاد متعمدين وبصورة منتظمة .

٢-٢ ويقال إن الجماعة تضم سياسيين ومديري بنوك وضباط شرطة ووكلاء النيابـة العامة ومحامين ورجال أعمال فنلنديين . ويشار الى أن أهداف الجماعة ، التي يقـال إنها تشارك في أنشطة غير مشروعة ، تضم النهوض بقاعدة السلطة لاعضائها وبالمكاسـب

الاقتصادية عن طريق اساءة استعمال السلطة القانونية (الشرطة والمحاكم) والتهديدات بالقتل والابتزاز بالتهديد واستغلال الوظيفة ومصادرة الادلة وإجراء عمليات تفتيش بدون ترخيص للمنازل وعمليات اعتقال وإلقاء القبض دون ترخيص وعدم تقديم الرعاية الطبية أثناء الاحتجاز ، وغير ذلك . ويقول كاتب الرسالة إنه قد استخدم "ككبش فداء" من قبل محكمة الدرجة الاولى ومسؤولي الشرطة . ويدعي أن المدعي العام في تامبيري بفنلندا قد أعاق عن عمد إجراءات التحقيق ضد أشخاص يقال إنهم تربطهم بالمدعي العام علاقات شخصية وعلاقات عمل ، وأن المدعي العام رفض النظر في أدلة قدمها هو . ويدعي كذلك أن موظفي القضاء والشرطة قد حالوا دون استخدام أدلة قائمة في دفاعه بزعم أن ذلك تم لحماية مصالحهم الشخصية .

٢-٣ ويقول كاتب الرسالة أيضا إنه قد ألقي القبض عليه واحتجز بصورة غير قانونية من قبل شرطة تامبيري لمدة ١٥ يوما في آب/أغسطس ١٩٨٨ وأنه تعرض الى "ضغط نفسي" ولم تقدم له مساعدة طبية ولم يكفل له حق زيارة الاقارب له ، وهو ما يفترض أنه شكل من أشكال الانتقام الشخصي لتقديمه التماسا الى النائب العام في فنلندا مؤرخا ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٨ . وفي النهاية ، ذكر أن شقته قد فتشت دون إذن تفتيش وأن شرطة تامبيري قد صادرت أدلة في محاولة لمنع استخدامها في المحكمة .

٢-٤ وفيما يتعلق بمتطلب استنفاذ وسائل الانتصاف المحلية ، فإن الكاتب لم يحدد بالتحديد الخطوات التي اتخذت ، في محاولة للانتصاف من الاحداث التي يشكو منها ، إذا ما كانت قد اتخذت مثل هذه الخطوات . ومع ذلك فإن من الواضح من سياق الرسالة أن كاتب الرسالة يرى أن اتباع وسائل الانتصاف المحلية لن يكون مثمرا ، إذ أنه يرى أن السلطات الفنلندية والمحاكم المحلية منحازة ضده . وفي هذا الصدد يشير الى أن جميع رسائله الى النائب العام في فنلندا قد ظلت دون رد عليها .

٣ - وقبل النظر في أية ادعاءات وردت في رسالة ما ، ينبغي للجنة المعنية بحقوق الإنسان ، وفقا للمادة ٨٧ من نظامها الداخلي ، أن تبت في قبول أو عدم قبول الرسالة بموجب البروتوكول الإضافي للعهد . وتأخذ اللجنة في الحسبان ، عند قيامها بذلك ، المتطلبات الواردة في المواد ٢ و ٣ و ٥ من البروتوكول الاختياري وأحكام المادة ٩٠ من نظامها الداخلي . وتشمل الشروط المتعلقة بإعلان مقبولية رسالة ما ، في جملة أمور ، أن تثبت الادعاءات المقدمة بالدليل الكافي وألا تمثل إساءة استخدام لحق تقديم الرسائل وأن تُستنفذ جميع سبل الانتصاف المحلية المتاحة . والقراءة المتأنية لطرح كاتب الرسالة تكشف عن أنه لم يستوف أي من هذه الشروط . وتشير اللجنة على وجه

الخصوص الى أن ادعاء كاتب الرسالة بانه قد اعتقل واحتجز بصفة تعسفية في آب/أغسطس ١٩٨٨ لم يدعم بدليل أيضا ، على الرغم من أنه طلب منه ذلك .

٤ - ولذلك تقرر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان :

(أ) أن الرسالة غير مقبولة ؛

(ب) إبلاغ هذا القرار الى كاتب الرسالة والى الدولة الطرف للعلم .